مقـــرر

بشأن الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطي،

الوثيقة EX/CL/42 (III)g

إن المجلس التنفيذي ،

1- **يؤكد مجدداً** التزامه الثابت بمقرر الجزائر ذي الصلة الصادر في يوليو 1999 وإعلان لومي حول التغييرات غير الدستورية للحكومات **ويصادق** على المقرر حول الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطي الصادر عن الدورة العادية التسعين للجهاز المركزي لآلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها المنعقدة في 17 مارس 2003؛

2- **يطلب** من السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطي اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعجيل باستعادة الشرعية الدستورية **ويشجعها** على مواصلة العمل على تعزيز المصالحة الوطنية والحوار مع جميع القوي السياسية والاجتماعية في البلد؛

3- **يوصي** في الوقت نفسه بتعليق مشاركة جمهورية أفريقيا الوسطي في أنشطة أجهزة صنع القرار للاتحاد الأفريقي وفقاً لإعلان لومي؛

4- **يرحب** بقرار الرئيس المؤقت إيفاد مبعوثه الخاص السيد صادوق فيالا من تونس إلى جمهورية أفريقيا الوسطي وغيرها من بلدان الإقليم **ويطلب** منه مواصلة وتعزيز الحوار الذي تم الشروع فيه بالفعل مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطي وكذلك مع العناصر الفاعلة السياسية والاجتماعية الأخرى في البلاد ، بغية التعجيل بالعودة إلى الشرعية الدستورية **ويطلب** من المفوضية الإسراع بعملية فتح مكتب الاتصال للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطي طبقاً للمقرر ذي الصلة للجهاز المركزي؛

5- **يرحب** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشركاء في التنمية بهدف تحقيق المصالحة الوطنية والتعجيل باستعادة الشرعية الدستورية؛

6- **يطلب أيضا** من رئيس المفوضية الاستمرار في الاتصال بجميع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، بغية تنسيق ومواءمة أنشطتها ومواقفها إزاء مشكلة جمهورية أفريقيا الوسطي ، مع مواقف الاتحاد الأفريقي؛

7- **يوجه نداءً** إلى المانحين الدوليين بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، لتقديم المساعدات اللازمة لتسهيل عملية الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي لجمهورية أفريقيا الوسطي.

—